٤-ان هناك تفاوت بين الأفراد بالأحساس حول هذه العلاقة وان هذا التفاوت متأتي من اختلافات وتباينات قيمية داخل الجماعة .

٥-ان هناك حقوق طبيعية لايمكن التخلي عنها لارتباطها بإنسانية الأفراد ، الى جانب وجود حقوق مكتسبة معنية بالمواطنة (مدنية وسياسية).

يلاحظ الترابط الجوهري بين المواطنة والأنتماء الى المجتمع السياسي ، فالفرد داخل المجتمع السياسي -الوطن – والذي يكون مجتمعا شاملاً يقوم فوق كل الجماعات الأجتماعية .

اما الحقوق والواجبات ، فالحقوق الواجب الحصول عليها من قبل المواطن يمكن تقسيمها الى حقوق طبيعية (اصلية) وحقوق مدنية وسياسية (مكتسبة) .

الحقوق الطبيعية هي الحقوق الأنسانية القاعدية كحق الحياة والكرامة والعدالة والمساواة والاختيار والحرية وما تتخللها من حقوق طبيعية .

الحقوق المدنية والسياسية نذكر منها الحصانة من التعذيب والمعاملة الا انسانية والسجن الغير قانوني ، وكذلك ضمان المساواة في الإجراءات والحماية القانونية وحق الحماية من التمييز السياسي والأجتماعي وغيرها من الحقوق السياسية الأخرى.

ومن خلال ضمان توافر هذه الحقوق تكون الوسيلة الأمنية لعملية الأنتقال الى الشطر الثاني للحقوق وهي الواجبات الملقاة على المواطن واولها واجب الدفاع عن الوطن وحماية النظام السياسي ،وغيرها من الألتزامات كالألتزام بأستقلال الوطن ووحدة اراضيه وسيادة الدولة والالتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير الوطنية الجامعة لكل ابناء الوطن .

وبذلك يمكن توفير الأرضية الصالحة لنمو المواطنة كسمة للعلاقة بين التعددية والوحدة ، اذ اصبحت رؤية المواطنة في المجتمعات المعاصرة تعني الهوية